التقرير الإستراتيجي لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

"صفقة القرن: قراءة في الأبعاد والمسارات والتداعيات"

المقدمة

حمل الشهر الأول من العام الحالي، مجموعةً من التطورات المتعلقة بالشأن الفلسطيني، وبالقضية الفلسطينية برمتها، حيث طغى الإعلان عن صفقة القرن على الأحداث الأخرى، ومن هنا سيكون هذا التقرير برمته، متعرضاً لهذه الصفقة بكل أبعادها، وشارحاً لتداعياتها، نظراً لخطورتها، واستحواذها على صدارة الأحداث في هذا الشهر.

الإعلان عن الصفقة

في تاريخ السابع والعشرين من الشهر الأول من العام ٢٠٢٠م، أعلن الرئيس الأمريكي، ورئيس دولة الاحتلال عما أسموه "رؤية من أجل السلام"، أو ما عُرف بصفقة القرن، وهو مسمىً ليس جديداً بل تردد سنة ٢٠٠٦م، عندما تمّ الحديث عن عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أولمرت، أو ما عُرف بـتفاهمات أولمرت/عباس"؛ وما تسرب حينها من أنها اتفاقات تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، وهي الانتخابات التي لم تأت بما يشتهي أولمرت. وفي ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧م[١]، تمت إعادة طرح المصطلح مع وجود إدارة ترامب في الولايات المتحدة، وتوفر البيئة الإقليمية والدولية الداعمة للسعي في استكمال المخططات، وتم بداية هذا العام الإعلان عن الصفقة بأركانها بمعزلٍ عن النظام السياسي الفلسطيني، وضمن الرؤية من زاوية واحدة، تمثلت بنتنياهو وشركاؤه في البيت الأبيض.

إلى ماذا استندت الصفقة

استندت الصفقة إلى مجموعةٍ من الحلول الجغرافية والديمغرافية التي قُدمت سابقاً لحل القضية الفلسطينية، مع مجموعةٍ من الإضافات عليها، وتمثلت أبرز ما تم بناء الصفقة عليه جغرافياً بالتالي:[٢]

١. مشروع الجنرال جيورا ايلاند: القاضي بضم ثلاثة أضعاف مساحة قطاع غزة، من سيناء، وإقامة ميناء بحري ومطار دولي. مقابل منح مصر ٦٠٠ كيلومتر من صحراء النقب جنوب إسرائيل.
٢. خطة أفيغدور ليبرمان وزير الدفاع الصهيوني عام ٢٠٠٤: وتشمل ضم الكتل الاستيطانية "لإسرائيل" في الضفة الغربية، مقابل ضم أراضٍ يسكنها عرب خاضعة للسيطرة "الإسرائيلية" (المثلث) إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية

[١] محمد أبو سعدة، صفقة القرن قراءة في الأبعاد والمسارات، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٨/٣/٢ نقلاً عن: محسن صالح، موقع فلسطين اليوم، صفقة القرن..هل ستمر؟ ٢٠١٨/١/٣٠

[٢] المرجع السابق نفسه

٣. خطط نفتالي بينت (الوزير في حكومة نتنياهو وعضو المجلس الوزاري المصغر) التي طرحها عام ٢٠١٦ وتحدث فيها عن ضم المنطقة المصنفة (C) في الضفة الغربية حسب اتفاق أوسلو والتي تبلغ حوالي ٦١% من مساحة الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، وخلق شبكة تواصل في الضفة الغربية تشمل طرقاً وأنفاقاً وربما جسوراً.
٤. خطة إسرائيل كاتس المتعلقة بقطاع غزة، وتشمل بناء جزيرة اصطناعية في بحر غزة على بعد ٤,٥ كم تتصل بالساحل بواسطة جسر خاضع للتفتيش، وتضم الجزيرة ميناء ومنشآت للطاقة وربما أيضاً مطاراً.

ماذا ستشمل الصفقة؟

حسب ما ورد في الصفقة فإن الدولة الفلسطينية ستكون "فتاتاً" جغرافياً لا يتسع بعد ٢٠ سنة لاستيعاب الزيادة الديمغرافية المتوقعة فلسطينياً، مثلما يتم من خلالها شطب حقوق الشعب الفلسطيني بمقدساته وأرضه، فقد شملت الصفقة أن تكون القدس عاصمة موحدة لإسرائيل موحدة غير مقسمة، بينما يلوذ الفلسطينيين بأقسامٍ جغرافية من مناطق مجاورة لإقامة عاصمة، لهم الحق في تسميتها كيفما يشاؤون، كما ليس للاجئين عودة في بنودها، مثلما ستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، مع اشتراطٍ لوقف إطلاق النار في غزة، وفوق ذلك تخضع الصفقة للتجريب حتى تأخذ الموافقة من الجانب الإسرائيلي والأمريكي بعد مدةٍ زمنية تُقدر بأربعة سنوات.

بعد هذا الاستعراض المبسط للصفقة والأسس التي استندت عليها وأهم بنودها، يمكن التعرض لها من منظورين، فلسطيني وإسرائيلي، ويُمكن التطرق لهما من خلال التالي:

الصفقة من المنظور الفلسطيني

رفض فلسطيني تام

منذ الإعلان عن الصفقة لاقت رفضاً فلسطينياً صريحاً، تمثل في موقف السلطة الفلسطينية الرسمي، وكافة الفصائل والحركات الفلسطينية الأخرى، ولم يكن الفرض عشوائياً أو مجرد رد فعل فوضوي، وإنما كان مبنياً على خبرة امتدت عشرات السنوات في التعامل مع السياسية العدائية الأمريكية للشعب الفلسطيني، وقد تم الإعلان عن ذلك رسمياً في خطاب الرئيس الفلسطيني يوم إعلان الصفقة، والذي أكد خلاله على أن الصفقة مرفوضةً جملةً وتفصيلاً، وأنّها تنبع من انحيازٍ أمريكي كبير لإسرائيل، مؤكداً على أنَّ أمام الفلسطينيين خياراتٍ عدة للرد على الصفقة.

خيارات الفلسطينيين للمواجهة

بعد الإعلان عن الصفقة أوضحت السلطة الفلسطينية أنّها أمام خياراتٍ عدة يُمكن اللجوء إليها للرد عليها، في محاولةٍ منها لإفشالها، وقد ركزت على أنَّ الخيار الأول يتمثل في الرفض التام، والذي بسببه ستكون الصفقة من طرفٍ واحدٍ، ولا يُمكن تحميل الفلسطينيين مسؤولية التفريط بحقوقهم المشروعة ومقدساتهم، بينما كان

الخيار الثاني متمثلاً في التوجه لجامعة الدول العربية لتبني موقفاً مسانداً للخيار الفلسطيني، وهو ما تمَّ فعلاً، بينما كان الخيار الرابع متمثلاً في وعد الرئيس الفلسطيني بتغيير الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية، بما يشمل ذلك قطع التنسيق الأمني، والمقاطعة الاقتصادية، بينما تمثل الخيار الرابع في ضرورة إنهاء الانقسام، بينما شمل الخامس التوجه للمؤسسات الدولية لمحاكمة إسرائيل على جرائمها، وكذلك منظمة الأمم المتحدة لاستصدار قرار يُدين الصفقة. ولكن التساؤل الحقيقي يبرز في مدة نجاح الخيارات الفلسطينية في ظل الوضع العربي والإقليمي.

الخيارات الفلسطينية في ظل الوضع العربي والدولي

رغم حصول الفلسطينيين على تبني لموقفهم الرسمي في الرفض إلاَّ أن الموقف العربي المسبق لبعض الدول العربية، في حضور المؤتمر الذي تم من خلاله الإعلان عن الصفقة شكل تساؤلاً مسبقاً حول جدية الموقف العربي، حيث كانت الإمارات والبحرين وعمان دولاً ذات موقف مؤيد للصفقة، فيما كان الرد المصري باهتاً ويدعو للتأني في الرد، مشيراً إلى أن الصفقة قد تحوي نقاطاً إيجابية يُمكن الاستناد عليها في الحل، فيما لم يتجاوز الموقف السعودي ذلك، وهذا ما يعني أنّ هناك اتفاقاً عربياً بين مجموع الدول العربية الواردة الذكر في محاولة تسوية الصراع في المنطقة ضمن مصالحها المشتركة وقربها من الإدارة الأمريكية وإسرائيل، وهذا ما يُجعل الموقف الفلسطيني صعباً وقد يُترك وحيداً في المواجهة.

فيما يتعلق بالوضع الدولي وخاصة الأوروبي، فقد جاء الموقف الأوربي رافضاً للحل من طرفٍ واحد كما تم طرحه في الصفقة، إلاّ أنه تم الحيلولة دون إدانة الصفقة من قبل الاتحاد الأوروبي بسبب العلاقات التي جمعت بين إسرائيل وهنغاريا، فاستثمرت الأولى في رفض الثانية لإصرار القرار أوروبياً، وهذا ما يعني أن المراهنة على الدعم الأوروبي بات أقل فعالية من السابق، الأمر الذي يضيق الخناق على الفلسطينيين.

الصفقة من منظور إسرائيلي

أثناء إعداد هذا التقرير وخاصة في المحور التالي، "صفقة القرن من منظور إسرائيلي" تم المحاولة قدر الإمكان الحديث عن الصفقة مباشرةً، وعرض وجهات النظر الإسرائيلية المتباينة حولها، ولكن لم يكن هناك فكاكاً من ضرورة الحديث عن مجموعة أبعاد ترسم سياسية إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية، والتي ترتبط بالأحداث الحاصلة، وتأتي صفقة القرن كنتاج وتداعٍ لتلك الأبعاد، والتي أعتقد أن الحديث عنها يضع الأمور في نصابها، وتكون الرؤية أكثر وضوحاً حول منطلقات إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، والتي من ضمنها صفقة القرن، وهذه الأبعاد هي التالي:

أولاً: النشأة المشوهة لإسرائيل والقلق على الوجود

كل دول العالم نشأت أو وُلدت أو وجدت بالطريقة الطبيعة المتعارف عليها في نشأة الدول، حيث يقوم شعب ما، بإعلان دولته على إقليم معين، بمعنى أنَّ وجود الشعب أقدم من وجود الدولة.

إسرائيل كانت مفارقة حقيقية في هذا المجال، وكانت خارجة عن السياق الطبيعي لتكون الدول، حيث وجدت الحركة الصهيونية والدولة قبل وجود الشعب، وتم طرد الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة، ومن ثم بدأ الحديث يدور عن كيفية تجميع الشعب داخل الدولة، هذا الأمر بالإضافة لكون إسرائيل دولة احتلال، يجعلها تُدرك تماماً أن الأخطار المحيطة بها أكبر من الدول التي نشأت بالولادة الطبيعية، ويجعلها دائمة البحث عن إطار تستطيع من خلاله تثبيت أركان مواطنيها المجمعين، كصفقة القرن التي روجت لها على أنّها شيء مشترك وحق لكل هذه الأطراف المجمعة. بالإضافة للتحديات التي تجعل خوفها على الوجود الذي يفوق خوف أي دولة في العالم.

ثانياً: تعاظم التيار الديني داخل إسرائيل

بعد العام ١٩٧٧م، بدأ ظهور تيارات دينية متشددة ذات ثقل في الساحة الإسرائيلية، شيئاً فشيئاً بدأ الانزياح نحو اليمين، هذه التيارات استطاعت فرض معادلات جديدة، أبرزها:

١. تعزيز الرواية والأساطير التاريخية والدينية حول الحق الديني والتاريخي في فلسطين، بحيث أصبح تجاوز تلك الأساطير عقبة أمام الساسة الإسرائيليين، خاصةً في ظل الثقل المتنامي لتلك الحركات والذي يعني أنَّ أي فوز في مناصب عليا في الدولة يتطلب تحالفاتٍ مع تلك الحركات، وهذا يلزم تقديم تنازلاتٍ لها، لتحقيق التحالفات المطلوبة، وأيضاً هذا زاد مع وجود ساسة في إسرائيل ليسوا بثقل أسلافهم، غير قادرين على فرض رؤاهم، وهذا الأمر الحاصل مع نتنياهو حالياً، يُعاني قضايا فساد، غير واثق من الفوز في جولات قادمة، التحالف مع اليمين يتطلب المزيد من التنازلات، والنظر للقضية الفلسطينية من زاوية الحركات الدينية، وهذا بدا واضحاً في الإعلان عن صفقة القرن، حيث تم استحضار كل الأساطير، بحيث شكل الإعلان عنها خطبة دينية مناسبة لتلك الحركات.

٢. فرضت المعادلة الجديدة مساراً لا يُمكن الحياد عنه إسرائيلياً، فالذي كان مطروحاً سابقاً من حلول يُمكن التعامل بها مع الفلسطينيين، لم يَعد مقبولاً في ظل التحولات الحاصلة في تركيبة إسرائيل، سياسياً ومجتمعياً، فأي طرح قادم يحمل مزيداً من التطرف، ولم يَعد في إسرائيل من هو قادر على التراجع.
٣. أصبحت تتعالى مفاهيم العنصرية في إسرائيل أكثر فأكثر، لتشمل حتى مواطنيها، أصبح الحديث يدور صراحة عن الشعب الأوحد في السيطرة على فلسطين التاريخية، صار واضحاً التوجه نحو دولة يهودية خالصة وتمَّ في إطار قوانين مستحدثة، من المحرمات الحديث اليوم بسهولة عن دولة للفلسطينيين، هذه العنصرية الجديدة في توجه الحركات المتشددة والتي يُسميها مفكري هذه الحركات مرحلة "ما بعد الصهيونية"، أصبح يعني الإسراع في فرض أي سيطرة ممكنة على الأرض لإسرائيل الكاملة بممالكها التاريخية والدينية المزعومة.

من هنا: كان تبلور صفقة القرن في المنظور الإسرائيلي، مع تنامي عوامل دافعة، تمثل أهمها في وصول إدارة ترامب للحكم في أمريكا، وخاصة من يتبنون فكرة الحركات المتشددة في إسرائيل دينياً وتاريخياً في

إدارته، وحالة التخبط التي يعيشها الإقليم المحاذي لإسرائيل، والوضع العربي المترهل، وانشغال العالم بقضايا أهم كالاقتصاد. كل ذلك كان مناسباً لتبني صفقة كهذه.

ولمعرفة المنظور الإسرائيلي الذي تمَّ من خلاله تبنى الصفقة، يُمكن الحديث عن أبرز مواقف الأحزاب الإسرائيلية منها:

١. حزب الليكود، كان الحزب الإسرائيلي الوحيد الذي وافق على صفقة القرن دون تحفظ، ورأى فيها إنجازاً كبيراً.
٢. الحزب المنافس لليكود، أبيض ازرق اعتبرها جيدة، وتتماشى مع المبادئ السياسية والأمنية لإسرائيل، لكن بشرط أن تضمن الخطة الحفاظ على تسويات إسرائيل مع الأردن ومصر، وأن تشمل تسوياتٍ مع دول أخرى.
٣. إسرائيل بيتنا بقيادة ليبرمان، وافق على خطة الضم (غور الأردن)، وأعرب عن دعمه لأي قرار بضم المستوطنات، ولكن الاعتراض كان على الدولة منزوعة السلاح، حيث تم التساؤل عن صلاحيات تلك الدولة.
٤. بانيت وتياره، وهو التيار الأكثر تشدداً، عاب على الخطة الاعتراف بدولة فلسطينية أساساً، واعتبر أنّ الضم يجب أن يشمل غور الأردن، والمستوطنات ومناطق C.

من خلال الرؤى الأربعة السابقة ورغم الاختلافات حول الصفقة إلا أن استعراض هذه المواقف، يؤكد على تبني الصفقة من زاوية واحدة في إسرائيل، وهي زاوية الحركات المتشددة، لأن هناك رؤى وأحزاب كانت رافضة لها، كحزب العمل وغيشر، اللذان اعتبرا أنَّ أي حل لا يُمكن أن يتم إلاّ من خلال مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، لضمان أي مخاطر يُمكن أن تنعكس على إسرائيل مستقبلاً.

وحزب ميريتس الذي اعتبر أن الضم أو الحديث عنه خطوة مدمرة، مبيناً أن هذا له انعكاسات سلبية على إسرائيل لا يُدركها نتنياهو، أهمها عدم القدرة على الانفصال عن الفلسطينيين، وهذا ما يعني مستقبلاً المطالبة بدولة واحدة وهو خيار قاتل لإسرائيل.

بعد هذا الاستعراض السابق للمنظور الإسرائيلي في التعامل مع صفقة القرن، ولأنَّ الحديث عن مخاطرها علينا تم تداوله بصورة كثيرة في الأيام السابقة، نظراً لرفضنا المطلق للصفقة، وضرورة توضيح مخاطرها علينا، يتم التساؤل، هل فعلاً صفقة القرن ذات فوائد إيجابية كبيرة على إسرائيل، وما هي سلبياتها إن وُجدت؟

من ناحية الإيجابيات نعم، خلقت الصفقة لدى إسرائيل نقاط قوة جديدة، أبرزها:

١. الصفقة أتاحت لإسرائيل فرصة التعامل مع الوقائع التي فرضتها على الأرض منذ أوسلو وحتى اللحظة كأمر واقع، وألغت فكرة الحديث عن دولة شريكة ممكن أن تقوم على تلبية جزء من تطلعات الفلسطينيين.
٢. الخطة حدث تاريخي في التكوين المستقبلي لدولة إسرائيل، وستمكنها لأول مرة من فرض وتحديد ورسم حدودها من خلال فرض أمر واقع بمعزل عن النظام الفلسطيني.

٣. الصفقة رسمت مساراً جديداً في السياسية الإسرائيلية، ليس من السهولة بمكان لأي رئيس إسرائيلي قادم التراجع عنه بسهولة.
٤. الصفقة تعاملت مع الفلسطينيين كقضية إنسانية فقط دون النظر للأبعاد السياسية، وهذا أمر صبت إليه الحركات المتشددة منذ زمن وحاولت ترويجه وتبناه نتنياهو سلفاً، من خلال فكرة السلام الاقتصادي، وهو منظور ازدراء وكأن الفلسطينيين حيوانات جائعة يُمكن إسكاتهم بالمال.
٥. الصفقة كانت تدخل مباشر في الانتخابات الإسرائيلية لصالح نتنياهو، والامتحان الحقيقي لها، سيكون ليس في حالة إعادة انتخاب نتنياهو، بل في حالة إعادة انتخاب ترامب، وهنا ربط نتنياهو من خلالها مصيره بمصير ترتمب نفسه.
٦. الصفقة من هذا المنظور تشطب أي حقوق للشعب الفلسطيني.

السلبيات

لا تُدرك إسرائيل أن لهذه الصفقة أبعاد مستقبلية خطيرة عليها، ويبدو أن من بات يحكم في إسرائيل، لا يفكر لمصلحتها بشكلٍ عام بقدر ما يفكر بمصلحة أحزاب موجودة فيها.

١. الصفقة دولياً تنهي أي حل قادم، وتهدد الأمن والسلم الدوليين بتجاوزها الشرعية الدولية والاستناد إلى خرافات وأساطير تعيدنا مرة أخرى إلى شريعة الغاب، وهنا هل ستبقى إسرائيل قادرة على ذلك في حال تم أي خلل في المعادلة الدولية، وهو أمر تُشير له العديد من الدراسات المستقبلية.
٢. الأصل أن يكون في إسرائيل دولة ديمقراطية حتى تضمن حقوقها، ودولة تعتمد على إقصاء وطرد الآخر، لا يُمكن أن يكتب لها النجاح، فالاحتلال بالعالم ينتهي بثلاثة طرق.....، وهو الأمر الذي يبدو أنَّ اليمين الإسرائيلي لا يُريد فهمه.
٣. الحلول الجزئية لمشكلة كلية لا يُمكن أن تنجح، القضية الفلسطينية كل متكامل لا تجزأ، ثقل التاريخ والجغرافيا بأبعادهما الدينية والسياسية والوطنية والثقافية والحضارية عموماً أقوى من كل الأسلحة.